



محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

(نيكاراغوا)

السيد فيلشيز آشر

الرئيس:

(تونس)

السيد العماري

وبعده:

(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية (تابع)

../..

Distr.GENERAL

A/C.5/50/SR.31

5 February 1996

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

### افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٢١ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/50/30 و Corr.1؛ A/C.5/50/5 و A/C.5/50/11 و A/C.5/50/23 و A/C.5/50/24 و Corr.1 و A/C.5/50/29)

١ - السيد موكفاتلي (بوتسوانا): قال إن وفده يرى أن الإشارة الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/50/30) عن أهمية تعزيز النظام الموحد هي إشارة مشجعة. ولكنه يلاحظ مع الأسف الانتقاد المستمر الموجه لموظفي النظام الموحد. وقال إن وفده يؤيد اتباع مبدأ نوبلمير، وأنه يعتقد، نظرا لعدم وجود مشكلة في المفاهيم الأساسية التي يتكون منها هذا المبدأ، أن تنقيح الهوامش ومقاييس معادلة الرتب بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة يوفر حلا ممكنا للصعوبات المتعلقة بنظام مرتبات الأمم المتحدة.

٢ - وأشار إلى أن وفده يؤيد تأييدا تاما الاقتراح المتعلق بتعديل نظام المرتبات الأساسية/الدنيا بنسبة تقارب ٣,٢٢ في المائة لكي يعكس الزيادات في مستويات المرتبات في الولايات المتحدة التي منحت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ويؤيد كذلك استخدام نظام المرتبات الأساسية/الدنيا كنقطة مرجعية لحساب مستحقات انتهاء الخدمة وبدلات التنقل والمشقة والأجر المدفوع مقابل الأخطار.

٣ - وقال إن من المؤسف أن القرار المتخذ لجعل مستوى الهامش يصل إلى نقطة الوسط المستصوبة في النطاق استند إلى الرغبة في سد الفجوة القائمة بين مستويات الأجور في الأمم المتحدة/الولايات المتحدة وتلك القائمة في البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن وفده لا يؤيد ربط مستويات الأجور في الأمم المتحدة عموما بتلك السائدة في قطاعات فرعية منتقاة من الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة. ففي الواقع ليس من الصحيح بالضرورة أن نقول إن مستوى الأجر في النظام الموحد ليس تنافسيا لأنه توجد مجموعة من الأدلة الراسخة تؤكد عدم وجود مشاكل واسعة الانتشار أو حادة فيما يتعلق بتعيين الموظفين واستبقائهم في النظام الموحد؛ بل إن الأمانة العامة تتلقى في الواقع عددا ضخما من طلبات الالتحاق بالوظائف.

٤ - وأضاف أن وفده لا يؤيد تغيير الهيكل الحالي للجنة الخدمة المدنية الدولية وهو غير مقتنع بأن الهيكل الثلاثي المقترح سيلبي الهدف المعلن المتعلق بتعزيز هذه الآلية الاستشارية. وينبغي لجميع الأطراف أن تعود إلى الحوار؛ وقد تشجع وفده في هذا الصدد بعزم اللجنة على إشراك اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين في مناقشة سبل تعزيز عملية التشاور.

٥ - السيد غودا (اليابان): أكد أن تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية في الأمانة العامة واستبقائهم يعد أمرا أساسيا للتشغيل الفعال والكفء للأمم المتحدة؛ لكن هذا يتطلب تهيئة ظروف عمل مناسبة. وقال إن وفده يؤيد من حيث المبدأ الجهود المبذولة لكي يستعيد النظام الموحد قدرته على المنافسة، ويعتقد أنه

يجب على لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تنظر بصفة مستمرة فيما إذا كان مبدأ نوبلمير يشكل في الواقع أنسب وسيلة لضمان تعيين الموظفين الأكفاء واستبقائهم وأن تستعرض القضايا الأخرى المتصلة بتطبيقه.

٦ - وأضاف قائلا إن وفده يوافق على استنتاجات لجنة الخدمة المدنية الدولية الواردة في الفقرة ٨٩ (ب) من تقريرها. ولكن يجب على الأمانة العامة أن تكفل في الوقت ذاته أعلى مستويات المقدرة والكفاية والنزاهة عملاً بالفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تشكل أساس مبدأ نوبلمير. ومن الواضح أنه يتعين القيام بدراسة دقيقة لمسألة إجراء أي تغيير في الخدمة المدنية المتخذة أساساً للمقارنة لأن ذلك سيؤثر على هيكل النظام الموحد بأكمله، لا على مستوى الأجور فحسب. وينبغي عند النظر في مقارنة الأجر الذي تمنحه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي بذلك الذي يمنحه النظام الموحد، أن يتم النظر في جميع العوامل ومن بينها ولاية كل منظمة وهيكلها.

٧ - ومضى قائلا إن وفده يؤيد زيادة أجور الفئة الفنية والفئات العليا على أن تؤخذ توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية في الحسبان. وقال إنه، فيما يتعلق بتوزيع هذه الزيادة فيما بين الرتب، يفضل وفده إجراء زيادة أكبر عند رتبتي مد - ١/مد - ٢ وفقاً لما أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية لأن أخفاق هاتين الربتين في أن تكونا تنافسيتين هو ما تمخضت عنه أشد المشاكل خطراً. ولكن لدى وفده تحفظات فيما يتعلق باستنتاجات اللجنة بشأن معادلة الرتب وتخفيض الأثر الغالب في المقارنة مع الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة. ويؤيد لذلك إجراء زيادة في المرتبات الأساسية/الدنيا باستخدام الهامش المحسوب بتطبيق الصيغة الحالية للمقارنة بأجور الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة، مع زيادة أكبر نوعاً ما بالنسبة للرتب العليا وأقل بالنسبة للرتب الدنيا.

٨ - وقال إن وفده يعتقد في ضوء الاستعراض المقبل لمسألة تصعيد الأرقام القياسية لتسوية مقر العمل، أنه ينبغي تأجيل القرار النهائي بشأن هذه المسألة حتى عام ١٩٩٦. وينبغي إلى أقصى حد ممكن استيعاب الآثار المالية المترتبة على أي زيادة في الأجر عن طريق إعادة النظر في البرامج وزيادة ترشيد العمل.

٩ - وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتسوية مقر العمل، فإن وفده يحث اللجنة والفريق العامل المشار إليه في الفقرة ٢٩٤ من تقرير اللجنة على القيام دون تأخير باستعراض المشاكل التي وجدت فيما يتعلق بالنظام الحالي لتسوية مقر العمل وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

١٠ - وقال إن وفده يحث اللجنة، فيما يتعلق بشروط الخدمة في فئة الخدمات العامة، على أن تكمل بأسرع ما يمكن الدراسة الاستقصائية الحالية لأفضل شروط العمل السائدة في جميع مواقع المقار وتقدم تقريراً عما تتوصل إليه من نتائج إلى الجمعية العامة.

١١ - وأعرب عن تقدير وفده للجهود التي تبذلها لجنة الخدمة المدنية الدولية في استعراض عملية التشاور . وأعرب عن أسف وفده لقيام لجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لموظفي منظومة الأمم المتحدة باتباع خطى اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين والانسحاب من المشاركة في أعمال اللجنة وقال إن وفده يحث هاتين المنظميتين على العودة للمشاركة في هذه الأعمال. ولكن ينبغي عدم تغيير هيكل اللجنة أو العملية التي يتم اختيار أعضاء اللجنة على أساسها لأن هذا لن يؤدي إلا إلى الانتقاص من استقلالها وتجردها. ومن ناحية أخرى، ينبغي للجنة أن تبذل كل جهد للاضطلاع بولايتها بكفاءة الطرق وأكثرها فعالية.

١٢ - وأضاف أن حكومته تشعر بالأسف لأن القرار المتعلق بوقف منح تعيينات ثابتة أو تحت الاختبار قد اتخذ دون أي تشاور مسبق مع الدول الأعضاء. وهي ترى أن هذا لن يساعد في معالجة الحالة المالية الخطيرة التي تعاني منها المنظمة. فقد ألغى القرار، بأثر رجعي، استحقاقات الموظفين الحاليين وهؤلاء الذين نجحوا في امتحانات تنافسية وطنية، ولذلك فإنه مرفوض من حكومته. وينبغي عدم إجراء أي تغيير في السياسة الأساسية التي تتبعها المنظمة، في مجال شؤون الموظفين إلا إذا سبق ذلك مشاورات مع الدول الأعضاء.

١٣ - السيد وانغ زياوشو (الصين): قال إن وفده وإن كان لا يمكنه أن يؤيد تماما جميع التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية فإنه يقدر الجهود التي تبذلها اللجنة لإيجاد حلول للمشاكل الهامة التي تؤثر على النظام الموحد. وخلال العقود الماضية، أظهرت التجربة أهمية النظام الموحد. وقال إن من المؤسف أن المشاكل المتصلة بعملية التشاور التي تشترك فيها لجنة الخدمة المدنية الدولية ومحاوروها لم تحل بعد. وطلب وفده، مرة ثانية، من الأطراف المعنية استئناف المشاورات الفعلية بأسرع ما يمكن في روح من التعاون الإيجابي مع قدر أكبر من المرونة. وقال إن وفده يؤمن، فيما يتعلق بطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ٢٢٣/٤٩ بشأن استعراض عملية التشاور، بأن طابع الاستقلال والخبرة الذي تتسم به لجنة الخدمة المدنية الدولية يشكل شرطا هاما لوجود نظام موحد عادل ومنسق وفعال، وأن أي محاولة لتغيير طابع اللجنة سيقوض هذا الشرط ويسير في خط معاكس للغرض الذي أنشئت من أجله اللجنة.

١٤ - وأشار إلى أن وفده أحاط علما بتوصيتي لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن تطبيق مبدأ نوبلمير والدراسات الأخرى ذات الصلة الواردتين في الفقرتين ٨٩ (ب) و ١٧٢ (ب) من تقرير اللجنة. لقد كان الهدف من مبدأ نوبلمير هو تهيئة ظروف تنافسية للخدمة لكي تجتذب المواهب من جميع أرجاء العالم؛ ولم يكن الهدف منه هو اتباع أعلى مستوى للمرتبات في العالم. وقال إن من الضروري عند تطبيق مبدأ نوبلمير أن نكون عمليين وأن نمضي قدما بما يتسق مع الواقع في النظام الموحد. فالبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مختلفتان اختلافًا كبيرًا عن المنظمات الأعضاء في النظام الموحد من حيث طابعهما وآلياتهما التمويلية، وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للنظام الموحد أن يواصل ممارسته المتعلقة باستخدام الخدمة المدنية الوطنية كأساس للمقارنة.

١٥ - وأضاف أنه ينبغي أن تتحسن ظروف الخدمة في النظام الموحد تحسنا مطردا مع التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ولكن وفده غير مقتنع بأن شروط الخدمة الحالية في مجملها قد أصبحت أقل قدرة على التنافس. ولتيسير مداورات اللجنة، ينبغي للأمانة العامة أن توفر قدرا أكبر من المعلومات المحددة مثل عدد الطلبات المقدمة لشغل الوظائف الشاغرة وعدد الموظفين الذين استقالوا في السنوات الأخيرة لأنهم قبلوا وظائف بأجر أفضل في مكان آخر. وينبغي أن تدرس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أولا الأثر الذي ستخلفه أي زيادة كبيرة في المرتبات على الحالة المالية الشاقة التي تمر بها الأمم المتحدة.

١٦ - السيد العماري (تونس)، نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية (تابع) (A/50/459) و Add.1؛ A/49/449 و A/49/891 و A/49/892 و A/49/959).

١٧ - السيد راموس (إسبانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا تؤيد بيانه. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يشارك مكتب المراقبة الداخلية في قلقه إزاء انخفاض معدل تنفيذ المديرين لتوصيات مراجعي حسابات الأمم المتحدة. ولكن الاتحاد تشجع لأن العمل الذي قام به مكتب المراقبة الداخلية، رغم قصر الفترة التي انقضت على وجوده، قد أسفر عن وفورات ضخمة، وإن كان يدرك أن التكاليف المحددة التي يمكن استردادها لا تمثل بالضرورة المبلغ الكلي للإسراف القائم في المنظمة. وتطرق إلى الكلام عن تعليق وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية الذي جاء فيه أن مستوى سوء الإدارة والهدر الذي كشف المكتب عن وجوده حتى الآن ليس أسوأ مما يوجد في عدد كبير من الإدارات العامة المماثلة، وقال إنه لا يمكن إيجاد مبرر لأي قدر من سوء الإدارة أو أي نشاط احتيالي أو التسامح معهما.

١٨ - وأكد أن المكتب كان صائبا في تركيزه على عمليات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية والأنشطة ذات الصلة والمشتريات نظرا لأهميتها وارتفاع تكلفتها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي خطط المكتب بشأن أنشطته المستمرة المحددة في تقريره. ويوافق على التوصيات المتصلة بإجراء تقييم متعمق لمرحلة بدء عمليات حفظ السلام ويثق في أن إنشاء وحدة الخبرة المكتسبة في إدارة عمليات حفظ السلام سيسهم في الاحتفاظ بذاكرة مؤسسية تمكن المنظمة من الاستفادة من الخبرة المكتسبة في مجال حفظ السلام.

١٩ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء المشاكل الضخمة التي تم تحديدها عندما أجرى المفتشون استعراضا لشعبة الإدارة الميدانية والسوقيات. وينبغي معالجة أوجه القصور لضمان توفير دعم كاف لعمليات حفظ السلام في جميع الأوقات. وكان ينبغي للأمم المتحدة، نظرا لزيادة هذه العمليات والأنشطة المتصلة بها، أن تكييف هيكل الإدارات المعنية بما يناسب هذه العمليات؛ وينبغي أن يحصل هيكل إدارة عمليات حفظ السلام على تمويل كاف من الميزانية العادية لتمكينه من تقديم الدعم إلى حد أدنى من عمليات حفظ السلام. ورغم أنه يمكن عزو بعض المشاكل التي تؤثر على شعبة الإدارة الميدانية

والسوقيات الى عوامل خارجية، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق لأن مشاكل شؤون الموظفين والتمويل يمكن أن تؤدي الى عدم الكفاءة في إدارة الشعبة وإلى خسارة الأموال نظرا لعدم وجود ضوابط مالية كافية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرف حالة النموذج الأصلي لميزانية عمليات حفظ السلام نظرا لقيمتها في تيسير القيام بسرعة بوضع ميزانية تلبى احتياجات العمليات الجديدة، وفي ضمان أن تضم الميزانية المقدمة الى الدول الأعضاء أرقاما متجانسة ومستكملة لبنود الميزانية.

٢٠ - وتطرق الى الكلام عن التحقيق الذي أجراه مكتب المراقبة الداخلية في سرقة مبلغ ٣,٩ من ملايين الدولارات من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فقال إن من المذهل أنه، بعد انقضاء نحو ٤ أشهر على مراجعة الحسابات الداخلية التي كشفت عن افتقار المكتب الذي حدثت فيه السرقة للأمن، لم يتم تنفيذ تدبير واحد من التدابير الأمنية الموصى بها. وقد دهش الاتحاد الأوروبي كذلك بسبب التأخيرات في استكمال حسابات هذه البعثة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن توصيات فريق التحقيق في الصومال هي توصيات سليمة ومما يدعو الى الارتياح أن معظمها نفذت ولا سيما التوصية الداعية الى استكمال التقارير والحسابات المالية على وجه الاستعجال.

٢١ - وقال إنه رغم العيوب التي اكتشفتها مراجعة حسابات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالارتياح لأنه لاحظ أنه تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات التي أصدرها مكتب المراجعة الداخلية في معظم الحالات.

٢٢ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يوافق على أنه ينبغي ألا ينظر في تعيين موظفين تعاقديين في بعثات حفظ السلام إلا في الحالات التي يتوافر فيها للبعثة الموظفون المدنيون والأنظمة اللازمة لإدارة هؤلاء الموظفين. ولكن يبدو أن هذه الحالة لم تكن هي الحالة السائدة في المشروع الرائد المعد لقوة الأمم المتحدة للحماية. ورغم أنه يدرك الصعوبات المتعلقة بإنشاء هذا المشروع الرائد، فإنه يأسف لانعدام التوجيه والإشراف والمشاركة من جانب شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات ومكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب الشؤون القانونية. وفي ضوء الخبرة المكتسبة من المشروع الرائد والمشاكل التي جرت مصادفتها، من المهم أن يتم توخي الحذر عند وضع مشاريع مماثلة لعمليات أخرى لحفظ السلام وأن يتم ضمان تحقق تنسيق كاف بين مختلف وحدات الأمم المتحدة المشتركة في العملية.

٢٣ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يوافق على توصيات مكتب المراقبة الداخلية المتعلقة بضرورة إعادة تقييم برنامج عمل مركز حقوق الإنسان وإعادة تشكيله لتمكينه من أداء عمله بفعالية أكبر. وإن الاتحاد يرحب لذلك بالتدابير التي اتخذت بالفعل لبلوغ هذه الغاية. ولكنه يحث على توخي قدر كبير من الحذر في استخدام خبراء استشاريين خارجيين ويعتقد أن من المهم الاعتماد على نحو أكبر على المعرفة والخبرة المتوافرتين من الوكالات الداخلية القائمة.

٢٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يوافق على أن أوجه القصور التي كشفت عنها الرقابة والإشراف الداخليين على جميع المستويات في عملية الشراء تدعو إلى الذعر الشديد؛ وتتفق النتائج التي توصل إليها مكتب المراقبة الداخلية مع القلق الذي أبدته الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة لعدد من السنوات. وطلب معلومات عن الحالة الراهنة للكتيبات التي تتناول الإجراءات التنفيذية المتعلقة بالسوقيات والمشتريات وأعرب عن أمله في أن تنشر قبل نهاية عام ١٩٩٥. وقال إن البطء الذي تنفذ به توصيات فريق خبراء المشتريات الرفيع المستوى وتوصيات مراجعي الحسابات الخارجيين بشأن مسائل المشتريات يبعث على القلق، وطلب معلومات مستكملة عن هذا الموضوع. واختتم كلمته قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرغب في أن يركز على الدور الإيجابي والداعم الذي يؤديه مكتب المراقبة الداخلية بوصفه أداة لتحقيق تغيير إيجابي.

٢٥ - السيد ديكوتيس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تقرير مكتب المراقبة الداخلية (A/50/459) يستجيب استجابة تامة لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـ٤. فالمناقشة الصريحة لكبرى القضايا الإدارية، لا سيما في المجالات الرئيسية لحفظ السلام، والعمليات الإنسانية والعمليات المتصلة بها، والمشتريات، رسخت اعتقاد الذين وضعوا مشروع هذا القرار بأن وجود تقرير مستقل يقدمه مكتب المراقبة الداخلية إلى الجمعية العامة سيسهم اسهاماً قيماً في تحسين المراقبة في الأمم المتحدة.

٢٦ - وأشار إلى القضايا التي حددها وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية في تصديره والتي تتطلب اهتماماً عاجلاً من الإدارة، فقال إن كبار الإداريين قاموا بجدارة بوضع معالم تحسين شامل في ثقافة المنظمة يستند إلى المسؤولية والمساءلة. غير أنه، وفقاً لما أوصى به مكتب المراقبة الداخلية، يلزم أيضاً وضع نظام فعال للمراقبة الداخلية. وقال إن وفده يؤيد التوصية التي تدعو إلى اعتماد مجموعة من معايير المراقبة الداخلية ويأمل في أن تنفذ على نحو عاجل. وقال إن وكيل الأمين العام لاحظ بحق أن توصيات مكتب المراقبة الداخلية هي وسائل لتعزيز التغيير وتحتاج إلى دعم الإدارة العليا لكفالة الامتثال، فأنشأ آلية لتتبع الامتثال، بما في ذلك الكشف في التقرير السنوي عن حالات عدم الامتثال. وأعرب عن أمل وفده في أن يصبح ذلك رادعاً كافياً وأن يوضع نظام مماثل بالنسبة لتوصيات مراجعي الحسابات الخارجيين.

٢٧ - ومضى يقول إن تقرير مكتب المراقبة الداخلية أبرز نطاقاً واسعاً من حالات الضعف في عمليات الأمم المتحدة، كعدم فعالية الضوابط في عمليات حفظ السلام، ووجود هيكل شديد الثقل في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وانعدام الكفاءة في مركز حقوق الإنسان، ووجود نقاط ضعف رئيسية في أنشطة المشتريات. وأعرب عن سرور وفده لأنه طلب إلى مكتب إدارة الموارد البشرية، نتيجة لإحدى الشكايات، أن يستعرض الأنظمة بغرض القضاء على المحسوبية.

٢٨ - واستأنف يقول إن وفده يلاحظ مع الارتياح أن تقرير مكتب المراقبة الداخلية تناول حالات القلق بشأن الاستقلال التنفيذي، وحماية من ينذر بالخطر، وكفاية الموارد، والوصول إلى الصناديق والبرامج الأخرى والسلطة عليها. وقال إن وفده يلاحظ، في ذلك السياق، أن مكتب المراقبة الداخلية قد استأجر موظفيه

الخاصين به وأنه يعمل على وضع ترتيبات لكفالة وجود مراقبة داخلية كافية فيما بين الصناديق والبرامج كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقال إنه على الرغم من أن الموارد المخصصة لمكتب المراقبة الداخلية كافية لتناول الاحتياجات الراهنة، فإن وفده يوافق على ضرورة تخصيص موارد أكبر له لكفالة فعاليته في المستقبل.

٢٩ - وأردف قائلاً إن وفده يتوقع أن يستمر الاتجاه الايجابي في مجال استرداد التكاليف ويعتقد أن مكتب المراقبة الداخلية سيقي بنفقاته في نهاية المطاف. وقال إن وفده يرغب، في ذلك الصدد، في الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن التدابير التي اتخذت لاستبعاد حصول الخسائر من جديد والإجراءات التي اتخذت لمساءلة الأفراد المسؤولين عن هذه الخسائر.

٣٠ - وأعرب عن شعور وفده بالحماسة لأن مكتب المراقبة الداخلية لم يحاول أن يغطي على مشاكل الأمم المتحدة، بل كشف عنها كي تمكن معالجتها. فكشف العيوب شرط لا بد منه لاتخاذ الإجراءات التصحيحية وحافز على الوقاية من الأخطاء.

٣١ - وحث مديري البرامج على توجيه اهتمامهم الكامل الى توصيات مكتب المراقبة الداخلية. وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء كذلك أن تقدم تعزيزاً ايجابياً لعمل المكتب بأن تعرب للأمانة العامة عن أهمية المراقبة الداخلية. فسمعة المنظمة تتوقف على قدرتها على إقناع الجمهور أن الموارد لم تهدر، وأن الموظفين والرسميين على حد سواء يحترمون القواعد والأنظمة ويتقيدون بها، وأن أحداً لا ينجو من اللوم عندما يتبين وجود الخطأ، وأنه تم إحداث ثقافة جديدة من المساءلة والمسؤولية.

٣٢ - السيد تويا (اليابان): قال إن اليابان، بوصفها ثاني أكبر مساهم مالي في الأمم المتحدة، ترغب في معرفة ما إذا كانت موارد المنظمة تستعمل بطريقة فعالة ومناسبة. ففي حين أن من المحتمل جداً أن تجتذب أنشطة مراجعة الحسابات وأنشطة التحقيق اهتمام الجمهور، فإن أهم شيء على المدى البعيد هو أن تتحسن الإدارة الشاملة للمنظمة بإيجاد الحلول الجذرية لمشاكلها.

٣٣ - وسلم بصحة ما ورد في تقرير مكتب المراقبة الداخلية من أن وجود نظام فعال للمراقبة الداخلية لا يمكن أن يتحقق في مكتب المراقبة الداخلية فحسب. فيلزم وضع الضوابط والمحافظة عليها في كل إدارة ووكالة في جميع أنحاء الأمم المتحدة. غير أن مما له أهمية أن يلقى مكتب المراقبة الداخلية تعاوناً كاملاً من مديري البرامج، ومن ضمن ذلك أن يحصل بحرية على المعلومات والوثائق، وأن تكون لديه آلية كافية لرصد تنفيذ توصياته. وينبغي تشجيعه على إعلان تقاريره كلما أمكن ذلك لتستطيع الدول الأعضاء أن تتفهم عمله وتدعم توصياته على نحو أفضل.

٣٤ - وقال إن وفده سيكون ممتناً لو حصل على معلومات إضافية بشأن التدابير التي يتخذها مكتب المراقبة الداخلية لتحسين الثقافة الادارية داخل المنظمة، وبشأن النتائج المحددة التي أحرزها حتى الآن.



وقال إنه ينبغي للمكتب أيضا أن يوضح فكرة صوغ مجموعة من المعايير الداخلية للمراقبة بوصف ذلك وسيلة لزيادة الدعم التنظيمي للضوابط على صعيد المنظومة وتوفير مقياس لتقييم الضوابط التي استخدمت بالفعل. كما أن وفده يعتقد أن هناك حاجة لوضع طريقة للتقييم، وتعزيز التنسيق بين وحدة التقييم والهيئات الأخرى التابعة لمكتب المراقبة الداخلية كوحدة التفتيش.

٣٥ - وأردف يقول إن وفده يلاحظ مع القلق العميق، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، عدد الحالات التي انتهكت فيها الضوابط الداخلية على نحو واضح. فالنظام الحالي لم يكن فعالا في كفالة الامتثال للقواعد والأنظمة، وحماية الموارد والممتلكات، والحفاظ على موثوقية الإبلاغ المالي. كما تم تحديد مشاكل خطيرة في سياسة المشتريات ومراقبة الأصول والموجودات. وقال إن المنظمة تبدو غير قادرة على الاستفادة من أخطائها. وأعرب عن ثقته في أن شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات ستقوم فورا بمعالجة نقاط الضعف الإدارية التي حددها مكتب المراقبة الداخلية في مجال عمليات حفظ السلام.

٣٦ - وأشار إلى أنشطة الميزانية العادية، فذكر أنه تم التخلي فجأة عن مشروع نظام الأمم المتحدة لمراقبة الدخول بتكلفة زادت على مليون دولار، وأنه لم يتم توفير تفسير مقنع لذلك؛ وأن وفده ليس مقتنعا بأن السبب هو مجرد سوء الإدارة. وقال إنه، لذلك السبب، يتطلع إلى تقرير مكتب المراقبة الداخلية وتحليله.

٣٧ - ومضى يقول إن للمكتب أثرا طيبا على المنظمة؛ وإن وفده يؤيد لذلك توسيع أنشطته ومستعد لتأييد الميزانية التي اقترحت لفترة السنتين التالية. واستدرك يقول غير أن مكتب المراقبة الداخلية يحتاج، في الوقت ذاته، إلى تحسين جودة عمله. فالوظائف الجديدة ينبغي أن تملأ بموظفين مقتدرين كما ينبغي استعمال التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءة، وبذلك يمكن تخصيص الموارد التي زيد فيها من أجل تحليل الجودة بوصفه جزءا من عملية الرصد.

٣٨ - السيد ديساي (الهند): قال إن التقارير التي قدمتها هيئات المراقبة مؤخرا كشفت عن الحاجة إلى إصلاحات مالية وإدارية في منظومة الأمم المتحدة من شأنها أن تضمن تحقيق استفادة أفضل من الموارد المالية وموارد القوة العاملة وتخفيض الهدر. وقال إنه تم بذل الجهود لتجميع مختلف الفروع المعنية بمهام المراقبة في إدارة واحدة منسجمة. كما بذلت جهود كبيرة لتعيين الموظفين المؤهلين. غير أنه أعرب عن أمله في أن يتم التعيين والترقية داخل مكتب المراقبة الداخلية مع إيلاء الاحترام الواجب لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

٣٩ - وأعلن تأييد وفده للجهود التي يبذلها مكتب المراقبة الداخلية للتركيز على المجالات الشديدة الخطر المحتملة حيث تكون احتمالات تحقيق الوفورات للمنظمة أكبر من غيرها، وخاصة حفظ السلام والمشتريات والتجهيز الإلكتروني للبيانات.

٤٠ - ومضى يقول إن التقارير التي قدمها مكتب المراقبة الداخلية منذ نشأته كشفت عن مدى المشاكل التي تحتاج إلى معالجة فورية. وأعرب عن قلقه العميق إزاء المشاكل التي تواجهها شعبة الإدارة المالية والسوقيات، وهي الشعبة الرئيسية في الأمانة العامة لدعم بعثات حفظ السلام. وقال إن الهند بوصفها من أكبر البلدان المساهمة بقوات في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، تجد من الصعب أن تفهم لماذا تركت هذه المشاكل تستمر لفترة طويلة كهذه. وأعرب عن أمل وفده في أن يكون نشر تقرير مكتب المراقبة الداخلية الخطوة الأولى في طريق اتخاذ إجراءات تصحيحية. وقال إنه ينبغي أن تلي ذلك متابعة فعالة لتوصيات المكتب والتزام بها.

٤١ - ومضى يقول إن التحقيق في الموظفين التعاقديين الدوليين كشف عن أن نقصا شديدا في الضوابط الإدارية يسود في مجالات كثيرة في منظومة الأمم المتحدة، وأن التقرير بشأن المشتريات قد دل على أن هناك هدرا وسوء إدارة في ذلك المجال من عمليات المنظمة. وقال إنه في حين يمكن دوما أن يتم قبول بعض المرونة عندما يطلب من أية منظمة أن تتصرف إزاء الطوارئ أو الحالات المستعجلة، فإن المشتريات أصبحت، في بعثات حفظ السلام التي أجرى مكتب المراقبة الداخلية التحقيق فيها، مجرد عذر للتحايل على القواعد والإجراءات الراسخة.

٤٢ - السيدة رودزمون (النرويج): قالت إن وفدها أصيب بالدهشة لأن الأمين العام لم يختر أن يعلق على المادة الشديدة الغنى للتقرير السنوي الأول الذي قدمه مكتب المراقبة الداخلية. وأعربت عن انزعاجها على وجه الخصوص بسبب الافتقار إلى المعلومات بشأن الطريقة التي تعتمز بها الأمانة العامة متابعة النتائج والتوصيات العديدة الواردة في هذا التقرير، وقالت إن وفدها فهم أن تقرير مكتب المراقبة الداخلية ورد الأمين العام هما جزءان من وثيقة شاملة واحدة. ومن الواضح أنه كان سيكون لتقرير مكتب المراقبة الداخلية أثر أكبر لو وردت معه معلومات عما يفعل الأمين العام بشأن النتائج والتوصيات التي تمخضت عن المراقبة.

٤٣ - وأضافت تقول إن وفدها يؤيد اختيار المجالات ذات الأولوية بالنسبة لمراقبة مكتب المراقبة الداخلية، ويوافق على أنه، نظرا لارتفاع مستوى الانفاق الذي تنطوي عليه هذه المسألة وبروز الأنشطة ذات الأولوية، فإن الاستعمال غير الاقتصادي للأموال والإدارة العابثة وإساءة التصرف يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة جدا. وقالت إن المطلوب هو إجراء مراجعة للحسابات أكثر تكثيفا في مثل هذه المجالات، وأنه ينبغي زيادة المراجعة والمشورة الإدارية.

٤٤ - واستأنفت قائلة إن هناك مجالا أقل بروزا في التقرير هو مجال التقييم. ففي النرويج، يستعمل تقييم المشاريع والبرامج بصورة نظامية بوصفه أداة للحكم على قيمة وأثر الأنشطة الجديدة في الوصول إلى الأهداف المحددة. ويضطلع بهذا التقييم عادة خبراء استشاريون خارجيون لكفالة الحياد، وتخصص الأموال لذلك الغرض في الميزانيات البرنامجية. وقالت إن وحدة التقييم في مكتب المراقبة الداخلية متواضعة التجهيز بالموظفين ولا تمتلك الأموال للتعاقد مع خبراء استشاريين خارجيين. ولم يتبع بصورة منتظمة

توفير تقييم ذاتي لجميع برامج الأمم المتحدة خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل. وقالت إن وفدها يعتقد أن رصد الأموال لتعزيز التقييم الخارجي سيوفر أساساً أفضل للحكم على قيمة مختلف برامج الأمم المتحدة.

٤٥ - ومضت تقول إن مما يدعو إلى الرضا أن التحقيقات التي أجراها مكتب المراقبة الداخلية لم تبين أن الأمم المتحدة هي منظمة يسودها الفساد أو أنها تعاني من الاحتيال أكثر من الإدارات العامة المماثلة. لكن وفدها لم يكن مسروراً إذ علم أن برنامج التدريب الإداري في الأمانة العامة الذي كانت تدعو إليه الحاجة الماسة قد بدئ به لكنه أوقف أو أجل إلى السنة التالية بسبب الأزمة الراهنة في السيولة النقدية. فذلك دليل مؤسف على عواقب إخفاق الدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الوقت المناسب.

٤٦ - ومضت تقول إن وفدها كان قلقاً إذ علم بكثرة المشاكل الكبيرة التي تم تحديدها في ميدان حفظ السلام. فقد استنتج التفتيش الذي أجراه مكتب المراقبة الداخلية أن شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات في إدارة عمليات حفظ السلام لم تكن تفي بولايتها. فرغم أن الإدارة استجابت للنتائج والتوصيات التي قدمها مكتب المراقبة الداخلية، فإنها أوردت حالة الموظفين الصعبة فيها على أنها العقبة الرئيسية في وجه الالتزام. وإن ما يقارب ثلث موظفيها هم في عقود لفترات أقل من ١١ شهراً. فممارسات التعيين الراهنة وحدود التمويل لم تفض إلى اجتذاب الأفراد المؤهلين. وقالت إن وفدها يفهم أنه يجري بنشاط اتباع تحسينات في هيكل تلك الإدارة ووظائفها الأساسية ومهامها للوفاء بمسؤوليات حفظ السلام على نحو أكثر فعالية.

٤٧ - ومضت تقول إن مكتب المراقبة الداخلية أبلغ أيضاً أن الوكالات المنفذة التي تعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تحظى بالوظائف الكافية أو الهياكل الأساسية اللازمة للوفاء بمتطلبات المفوضية المالية والتشغيلية. وإن وفدها يؤيد تأييداً كاملاً توصية مكتب المراقبة الداخلية بأن تقوم المفوضية بتعزيز قدرتها على الرصد المالي والمراقبة على شركائها المنفذين.

٤٨ - وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بالمشاكل الواسعة الانتشار التي تم تحديدها في مجال المشتريات، يقدر وفدها الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين مهمة المشتريات ويتوقع من مكتب المراقبة الداخلية أن يعطي أولوية لهذا المجال، وكذلك لعمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية.

٤٩ - واستأنفت قائلة إن أكثر من ٥٠ في المائة من جميع نتائج مراجعة الحسابات تعكس حالات ضعف في النظام الداخلي للمراقبة. لذلك فإن النية المعلنة لمكتب المراقبة الداخلية بوضع أهداف للمراقبة بالنسبة لمختلف أنواع أنشطة الأمم المتحدة أمر جدير بالترحيب. وقالت إن وفدها يؤيد توصية مكتب المراقبة الداخلية بأن يتم رسمياً اعتماد مجموعة من معايير المراقبة الداخلية بوصف ذلك الخطوة الأولى نحو وضع نظام كاف للمراقبة الداخلية؛ فمثل هذه المعايير ستسمح أيضاً بقياس النجاح أو التقدم في تحسين الكفاءة في مجال الإدارة.

٥٠ - واختتمت قائلة إن وفدها يتطلع إلى مزيد من المعلومات عن متابعة التوصيات الواردة في تقرير مكتب المراقبة الداخلية، وعن تقدم هذا المكتب في مجال تطوير العلاقة مع الصناديق والبرامج التشغيلية للأمم المتحدة.

٥١ - السيد أوهارا (ماليزيا): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على أعمال مكتب المراقبة الداخلية لأنه آلية أساسية لمعالجة الهدر والاحتيايل وإساءة الاستعمال وسوء الإدارة في المنظمة. وقال إن من المهم أيضاً، في الحالة المالية الراهنة، أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الرد على دولها الأعضاء التي توجه الانتقاد على نحو متزايد.

٥٢ - وقال إن وفده يوافق على أن من المناسب لمكتب المراقبة الداخلية أن يركز جهوده في مجال المراقبة على عمليات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية والأنشطة المتصلة بها والمشكلة العامة للمشتريات خلال الفترة المستعرضة، لكنه يأمل في أن يكون التقرير التالي أكثر شمولاً فيغطي أنشطة أخرى للأمم المتحدة، ومنها الأمانة العامة.

٥٣ - وأعرب عن انزعاجه بصورة خاصة بشأن حالات تأخر مديري البرامج في الرد على الاستفسارات التي وجهها مكتب المراقبة الداخلية. وقال إنه يفهم أن على مديري البرامج أن ينفذوا الأنشطة التي عهدت إليهم بها الجمعية العامة، لكن الردود على استفسارات مكتب المراقبة الداخلية ينبغي ألا ينظر إليها بوصفها عبئاً.

٥٤ - ومضى قائلاً إن وفده يوافق على أن إنشاء نظام فعال للمراقبة الداخلية والمحافظة عليه مسؤولية إدارية لا يمكن أن تترك لمكتب المراقبة الداخلية فحسب. فينبغي لمديري البرامج أن يكونوا مستعدين لقبول الانتقادات وتطبيق معايير المساءلة عندما يعالجون مشاكل معينة. وقال إن تكرار الوعود بعدم تكرار مشاكل محددة أمر غير مقبول. وقال إن وفده يشي، في ذلك الصدد، على مبادرة مكتب المراقبة الداخلية بأن يكون مطلوباً من مديري البرامج أن يقدموا تقارير إلى مكتب المراقبة الداخلية على أساس ربع سنوي بشأن حالة التنفيذ إلى أن يتم الإبلاغ عن التنفيذ الكامل لأي توصية يقدمها المكتب.

٥٥ - وأعرب عن الأسف لأن إجراءات الشراء الراسخة لم تتبع في عملية تقديم العطاءات بالنسبة للمشروع الرائد بشأن الموظفين التعاقديين الدوليين في قوات الأمم المتحدة للحماية. كما تم اكتشاف دفع مبالغ زائدة عن الحد للتأمين والخدمات لم تقدم. وقال إنه ينبغي أن يتعرض المسؤولون عن ذلك للمساءلة. وأضاف قائلاً إن عدم وجود جرد مناسب مع وجود عيوب خطيرة في إجراءات الشراء أمران يبعثان على إنزعاج خاص وينبغي معالجة ذلك بوصفه مسألة ذات أولوية.

٥٦ - واختتم قائلاً إنه بدلاً من أن ينظر إلى الأمم المتحدة على أنها منظمة عتيقة بقواعد وأنظمة مالية غير صارمة، ينبغي أن تكون، بمساعدة مكتب المراقبة الداخلية، نموذجاً للهيئات الحكومية الدولية الأخرى

في مجال الإدارة الفعالة للاحتياطي المالي. غير أن وفده يرغب، في الوقت نفسه، أن يبين أن الإدارة المالية الحكيمة ينبغي ألا تُخلط خطأً بمسؤولية الدول الأعضاء عن دفع أنصبتها المقررة كاملة وفي الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠